3) ووزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن يتشدقون بشرعية واستقرار الاتفاقية الاجتماعية ويدفعون إلى اللجوء للقضاء، متناسين أنه من التزم بشيء لزمه.. والعقد شريعة المتعاقدين، فالشرعية في دولة الحق والقانون تقتضي من الوزارة وإدارة الهيدروكاربورات تطبيق بنود الاتفاقية الاجتماعية على جميع العمال الرسميين والمؤقتين والموسميين الذين توقفوا داخل الاتفاقية بعد تاريخ 17 فبراير 1998 بدون قيد أو شرط إحقاقا للحق وصونا لدولة الحق والقانون دون الحاجة إلى إزعاج القضاء، وما يزيد الأمر غرابة في لقاء مسؤولي المؤسسة وسيط المملكة من أجل إعادة النظر في القرار المشؤوم.:

1) الإدعاء صعوبة التدخل وغلق باب الحوار بإنهاء اللقاء "بمعزة ولو طارت" بحجة عدم توفرهاعلى الآليات القانونية .

2) العاملات والعمال متشبثون بحقهم العادل والمشروع بتنفيذ الاتفاقية الاجتماعية بكل حذا فيرها، متسائلين عن الوعود التي قطعتها عمالة إقليم جرادة عبر بلاغها بتاريخ 12 فبراير 2018 بإحداث لجنة للتتبع برآسة السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة في تنفيذ النقط المتبقية في الاتفاقية الاجتماعية. على غرار ما صرح به السيد والي جهة الشرق في مداخلته خلال الدورة الاستثنائية لمجلس الجهة الشرقية 15 يناير 2018 من إحداث لجنة للتتبع تنفيذ النقط المتبقية في الاتفاقية الاجتماعية مناشدين النقابات الثلاثة : الموقعة على الاتفاقية 17 فبراير 1998 ك د ش، و إ ت م ش، و ا ع ش م، تحمل مسؤوليتها والتدخل لدى الجهات المعنية. يلتمسون من السيد عامل الإقليم ووالي الجهة الشرقية التدخل العاجل قصد فض هذا النزاع الذي عمر طويلا ولا يخدم الصالح العام..

4) يطالبون من وزارة الطاقة والمعادن والمديرية العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن كوصية على شركة مفاحم المغرب، العمل على تنفيذ بنود الاتفاقية 17 فبراير 1998 إحقاقا للحق طبقا للفصل الرابع من مرسوم 14 غشت 1967 بمثابة قانون.

وما ضاع حق من ورائه طالب.